**محاضرة حول: مفهوم السياسات البيئية و العوامل التي ساعدت على بداية الاهتمام بها.**

بدأت  الدراسات المتصلة بالسياسات العامة التي تعالج المشكلات المجتمعية تنزع نحو الاهتمام بالعالم الطبيعي ، وخاصة قضايا البيئة  على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية متأخرة ، حيث احتلت قضايا البيئة سلم أولويات أجندة اتأسيس على ماسبق يعريف هذا المبحث السياسة العامة البيئية و اهدافها و ادواتها .

 **المطلب الاول : مفهوم السياسات البيئية**

**اولا :** **تعريف السياسة العامة البيئية** : هي مجموعة الوسائل و الطرق و الاجراءات التي تستخدمها او تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الانسان بالبيئة ، هذه العلاقة تشمل كافة الانشطة والعمليات سواء المتعلقة بالانتاج او الاستهلاك او التوزيع او المخلفات ، وتتم السياسة العامة البيئية على مرحلتين : الاولى وهي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية ، أي الاهداف يتم وضعوها و ينبغي الوصول اليها او تحقيقها.

اما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتصمن الوسائل و السبل التي تكون لتحقيق المعايير البيئية .

تنبع السياسة العامة البيئية في مضمونها من المبررات و الدوافع سواء للمحافظة عليى صحة الانسان ، او لرفع مستوي الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للانسان .

السياسة العامة البيئية هي عبارة عن برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او لحكومة فى نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة ، تعرف على انها " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد و الاجراءات التي تحدد اسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجة ،و ذلك تحت مظلة الاطر التشريعية الملزمة لكل الجهات ،وهي في النهاية توضيح اسلوب تقويم هذه النتائج وفقا للاهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح الاليات التصحيح و التنمية " [[1]](#footnote-2)(1).

تعتبر السياسات العامة البيئية بمثابة مدخلات الإدارة الحكومية لاتخاذ الإجراءات و الخطوات التنفيذية اللازمة لمكافحة الثلوث و الاخطار التي تهدد الانسان و البيئة. و يتابع المواطنون نتائج تنفذ سياسات مكافحة الأضرار بالبيئة و يعبرون عن تقييمهم لتلك السياسات من خلال التعبير عن تضامنهم المستمر معها ورضاهم عن نتائجها .

**ثانيا :** **اهداف السياسة العامة البيئية** :

تنحصر اهداف السياسات البيئية فيمايلي :

* معالجة الأضرار البيئية القائمة .
* ومكافحة التلوث بانواعه ( تلوث المياه وتلوث التربة و تلوث الهواء) .
* مكافحة التصحر ومحاولة تجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان.
* كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث، و الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها.
* الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، و العمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي و المائي .
* سن التشريعات الملزمة و تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني و الإقليمي والتقييم الدوري لها .
* رفع الوعي لجميع طبقات المجتمع و تطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة و توزيعها .
* حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتير كجزء رئيسي من النظام البيئي و في الوقت نفسه كأساس للتواجد و المعيشة للإنسان والحيوان و النبات **.**

**ثالثا : أدوات تحقيق** **اهداف السياسة العامة البيئية** : تسعى السياسة العامة البيئية الى حل المشاكل البيئية ، باستخدام الإجراءات التقنية والإدارية والعوامل النفسية والإعلامية والاجتماعية ، وادوات تعليمية و تثقيفية وتشريعية مؤسسية و تنظيمية مباشرة ، وتؤدي الثقافة البيئية هي أيضا دورا لإحداث التغيير اللازم في طرق التفكير والسلوك البيئي عند المواطن ، وتعمل على تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة السلوك البيئي الايجابي الذي يعد بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع الفرد في المجتمع ان يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة و التنمية المستدامة . ومن بين الادوات الاكثرا فعالية يمكن تحديدها في :

- التشريعات والقوانين:التي لا بد أن تتطور باستمرار لمواكبة التقدم العلمي واستباق التدهور البيئي بهدف تجنب نتائجه، وإذ تضع هذه التشريعات قيوداً صارمة على النشاطات الصناعية والعمرانية والانتاجية والاستهلاكية والانمائية عامة، لضمان مجاراتها الاعتبارات البيئية، فهي تبقى بلا فاعلية ما لم تدعمها أدوات عملية لتطبيقها.

- التدابير المالية: وهي في صيغة ضرائب وحوافز. فالضرائب هي تدابير رادعة تهدف الى التحكم بأنماط الانتاج والاستهلاك وأساليب الحياة التي تؤدي الى تدهور بيئي. والحوافز هي تدابير تشجيعية تنطوي على دعم مادي وتسهيلات ضريبية بهدف تعميم أنماط إنتاج واستهلاك وتنمية بديلة تحافظ على البيئة.

* الإعلام والاتصال والتربية: هذه تحتل موقعاً رئيسياً في السياسة البيئية الوطنية المتكاملة. ففي استطاعة وسائل الإعلام توعية المواطنين على مسؤولياتهم حيال البيئة وخلق قاعدة صلبة لدعم التدابير االمتجه إلى حماية البيئة. كما تخلق وسائل الإعلام حواراً مفتوحاً بين قطاعات المجتمع المختلفة حول قضايا البيئة، فتفتح الباب أمام تبادل الأفكار التفاعلي في اتجاهات عدة، مما يوفر خيارات لصانعي القرار أيضاً. وتساعد الحملات الإعلامية في خلق أنماط سلوكية مسئولة، عن طريق إظهار الأثر الايجابي الذي يمكن أن تتركه على البيئة تصرفات فردية بسيطة في الحياة اليومية

**المطلب الثاني :العوامل التي ساعدت على بداية الاهتمام بالبيئة.**

هناك جملة من العوامل والاعتبارات أدت إلى تزايد الاهتمام بالبيئة، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المؤسسات والأفراد، ويمكن إجمالها في:

1. تنامي الوعي بالأخطار البيئية خاصة في المجتمعات المتقدمة وإدراكها المخاطر الناجمة الناجمة عن ارتفاع معدلات التلوث وإهدار الموارد الطبيعية المصاحبة لعمليات التنمية المستمرة، فقد أدى ذلك إلى إحداث تغييرات في البيئة العالمية، وكذا ظهور بعض القضايا البيئية ذات الاهتمام العالمي المشترك، كقضية ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض والتغييرات المناخية التي يشهدها العالم.
2. دور الإعلام في انتشار الوعي البيئي، من خلال الإعلانات والبرامج التلفزيونية خاصة ووسائل الإعلام الأخرى، كالإعلانات التي تشجع المستهلكين على التقليل من استهلاك الطاقة والماء وكذا البرامج التوعوية حول نظافة المحيط وترويج الاستهلاك الرشيد للمصادر الطبيعية..الخ.
3. الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في لفت أنظار العالم إلى المخاطر البيئية المتنامية وضرورة إدراج الاعتبارات البيئية في الصناعة والتجارة العالمية، من خلال مؤتمراتها ونشاطاها المتعددة وبرامجها للبيئة كمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992 والذي ناشد المجتمع العالمي من أجل صنع السياسات الخاصة بالبيئة والتجارة وربطه بالتنمية [[2]](#footnote-3)(1). ولقد كان لهذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات أثر واضح على تبني الكثير من الدول للسياسات البيئية.
4. تنامي دور المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية وكذا الجمعيات الأهلية في نشر الوعي ولفت الانتباه إلى المخاطر البيئية المتزايدة ونشاطها في مواجهة هذه الأخطار.

إن المتغيرات الاقتصادية التي صاحبت العولمة(منظمة التجارة العالمية، الشركات العابرة للقارات،...الخ) فرضت على العالم ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية، كما فرضت على المشروعات الانتاجية ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية من أجل البقاء والاستمرارية والقدرة على المنافسة والتصدير للأسواق الخارجية.

1. (1) صالح حمدى نادية ، **الادارة البيئية : المبادي و الممارسات** . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2003 ، ص96 [↑](#footnote-ref-2)
2. (1) رانيا مصطفى، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة"، في : دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص ص 148 - 149 [↑](#footnote-ref-3)